الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب تحت المجهر

□ بغداد/ حسام الحاج

على الرغم من ان مجلس النواب في دورته الثانية تفوق من حيث تشريع القوانين على نظيره في الدورة الانتخابية الأولى بمقدار نحو ثلاثين بالمئة اذا ما استمر على الوتيرة ذاتها للسنة التشريعية الاولى ،غير انه ظل مجال انتقاد واسع من قبل الاوساط الشعبية والنخبوية في البلاد بسبب افراغ المجلس من محتواه التشريعي والرقابي وإخضاعه للتقلبات السياسية وقد يكون تعليق نواب ائتلاف العراقية مشاركتهم في جلسات مجلس النواب في نهاية العام ابرز شاهد على ذلك ، مجلس النواب تمكن من تشريع واحد واربعين قانونا واتم قراءة نحو مئة وعشرة قوانين وهو معدل يفوق نتاج المجلس السابق بنسبة لا بأس بها بحسب مراقبين غير ان تلك القوانين اقتصرت على التصديق على معاهدات دولية والغاء تشريعات سابقة على النحو الآتي .

مجلس النواب... ارشيف

١٠ قوانين \ تصديق على معاهدات كانت قد ابرمتها السلطة التنفيذية.

١١ قانونا \ إلغاء لتشريعات سابقة صدرت من مجلس قيادة الثورة المنحل.

٢٠ قانونا \هو النتاج التشريعي الفعلي للمجلس.

وابرز تلك القوانين .

قانون الموازنة الاتحادية لعام ألفين واحد عشر والذي احتوى على مواد تأثرت بصخب تظاهرات الخامس والعشرين من شهر شباط فبراير الماضي وأبرزها إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث وتحديد سقف محدد لصرف الوزراء للموازنات وهو سبعين بالمئة من مجمل موازنتها السنوية وبخلافها يعتبر الوزير مقالا من منصبه .

اضافة الى قانون نواب رئيس الجمهورية وقانون هيئة الرأي وقانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي وقانون محو الامية . ويقول الخبير في القانون الدستوري الدكتور علي الوردي بهذا الصدد " مجلس النواب العراقي في دورته الانتخابية الثانية مثله كمثل الماكنة التي يراد منها تصنيع الخبز عند الحاجة فقط بمعنى ان ضرورات المرحلة تحتم عليه تمريرات قوانين تصب بمصلحة التوافقات السياسية مثل قانون الموازنة الاتحادية الذي كان استجابة خجولة لمطالب غصت بها ساحة التحرير في مظاهرات ٢٥شباط \ فبراير الماضي مع ذلك لم تنفذ اغلبها حيث إنها كانت محاولة لامتصاص نقمة الشارع التي بدت مخيفة فعلا لبعض النخب الحاكمة " واضاف " القانون الثاني هو قانون نواب رئيس الجمهورية وهو قانون كان الهدف منه اكمال الصفقة السياسية التي تمخضت عن اتفاق اربيل بعدها ظل المجلس معطلا تشريعيا لعدة شهور بفعل الخلاف السياسي وغياب الإرادة الفعلية لتفعيل دور مجلس النواب ".

إلى جانب التأثر بالأزمات السياسية اخفق مجلس النواب بإرغام الحكومة بتنفيذ تشريعاته حيث أوقفت الحكومة جملة من التشريعات لأسباب مختلفة دون ان يحرك المجلس ساكنا كان آخرها قانون رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الذي تم ايقاف تنفيذه من قبل مجلس الوزراء الى حين اجراء تعديل عليه ، وقانوني هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية اللذين شرعا وسط اعتراض من قبل ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي وبعض مكونات التحالف الوطني وتردد في الأوساط السياسية ان رئيس الحكومة ينوي تقديم طعن لدى المحكمة الاتحادية في صحة القانونين على اعتبار ان القانون منح حق الترشيح والتصويت لرئيس الهيئتين لمجلس النواب حصرا .

ويصف نواب عن ائتلاف العراقية سلوك الحكومة بالانقلاب الصريح على احكام الدستور حيث قال النائب حيدر الملا " الإجراءات والقرارات التي يتخذها رئيس الحكومة نوري المالكي هي انقلاب واضح وصريح على أحكام الدستور من خلال تعطيل قوانين السلطة التشريعية دون سند قانوني ومن خلال إدارة الدولة بالوكالة وخارج إطار الدستور ومن خلال تعطيل نصوص الدستور وعلى الكتل النيابية التي تدعم تلك الإجراءات أن تعي مسؤوليتها في حماية الدستور " .

ويؤكد أعضاء في اللجنة القانونية النيابية تأثر الأداء التشريعي لمجلس النواب بالأزمات السياسية حيث يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون عضو اللجنة القانونية حسين الصافي للمدى " هناك عدة محاور أثرت في الأداء التشريعي لمجلس النواب في عام ٢٠١١ أبرزها الخلافات السياسية التي عصفت بالبلاد اضافة الى وجود ضغوطات تمارس من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب لسحب بعض القوانين وتمرير اخرى لاسباب سياسية بحتة " .

اما على المستوى الرقابي فأقدم المجلس على عمليتي استجواب الاولى كانت لاعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقا لطلب قدمته النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي غير أنها أخفقت بإقناع المجلس في حجب الثقة عنه حيث ان اغلب القوى النيابية رأت أن دوافع الاستجواب كانت سياسية ، إضافة الى اعتقادهم بعدم وجود ضرورة لحجب الثقة عن المجلس الحالي الذي شارفت فترته التقويمية على الانتهاء ،

والثاني هو استجواب قدم من النائب عن دولة القانون شروان الوائلي ضد امين بغداد صابر العيساوي ومن المؤمل ان يدرج التصويت على حجب الثقة عنه عند استئناف المجلس جلساته بداية العام المقبل في ظل وجود مؤشرات تدلل على حشد الأصوات الكافية لذلك داخل قبة البرلمان.

وتقول النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف ان " التأثير السياسي ترك أثره البالغ في ممارسة مجلس النواب لدوره الرقابي فدافع النائب المستجوب غالبا ما يكون سياسيا والدفوع التي يقدمها التنفيذي المستجوب تستند الى حشد الآراء لجبهته سياسيا ولا اعتقد ان احدا يركز على الاتهامات والدفوع مهنيا والدليل ان اغلب القوى النيابية تأخذ قراراتها بالاجماع ما يعني ان ارادة النائب المنفردة غائبة تماما في مثل تلك الاستجوابات".

فيما عدا هاتين العمليتين لم يمارس مجلس النواب دورا رقابيا واضحا وصار خاضعا الى درجة واضحة لتأثير الأزمات السياسية ، التي تسببت ايضا بتعطيل قوانين مهمة كقانون النفط والغاز وقانون مجلس السياسات الإستراتيجية وقانون المحكمة الاتحادية العليا وقانون مجلس القضاء الأعلى.

كتابة على الحيطان

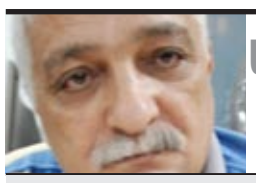

■ عامر القيسي

أمنيات عراقية لعام ٢٠١٢

أتمنى أن أرى وأسمع وأشاهد مسؤولا عراقيا يقدم استقالته من العمل بسبب الفساد المالي في دائرته أو عدم القدرة على تقديم الخدمات للمواطنين ..أتمنى أن أرى واسمع وأشاهد مسؤولا عراقيا يعترف أمام الناس بأسباب إخفاقاته ويضع النقاط على الحروف احتراما للجمهور الذي لا يعرف ماذا يجري وكيف تجري الأمور ولماذا نحن في هذا الوضع . أتمنى أن أرى وأسمع وأشاهد مسؤولا عراقيا في طبقتنا السياسية الحاكمة يقول للمواطنين ان جزءا من أزمتنا الحقيقية هو في رطانات الجمل المطاطية التي يطلقها سياسيونا من دون معنى، بأفكار غير مفهومة ومطالبات لا ينفذونها انفسهم ، مثل محاربة الفساد والطائفية وعدم استغلال المناصب ..!!

أتمنى أن أرى وأسمع وأشاهد مسؤولا سياسيا يمتلك الجرأة الكافية ليقول لنا " ياجماعة الخير " ان العقدة والأزمة فينا ، لان كل الموجود لدينا هو هذا اللاشيء الذي قدمناه لكم ولا نملك أكثر من هذا ..!!

أتمنى أن أرى وأسمع واشاهد مسؤولا سياسيا يكشف لنا بكل جرأة عما يجري خلف الكواليس من صفقات ومساومات عابرة للدستور والقوانين والتي قادتنا الى ما نحن عليه الآن من مراوحة بل تراجع الى الوراء في الكثير من القضايا...!!

أتمنى ان تختفي هذه السنة والى الابد ملفات حقيقية أو مشبوهة عن علاقات سياسيين باعمال عنف أدت الى اراقة دماء عراقية عزيزة ، وأن يعتقد الجميع انهم في سفينة واحدة وان غرقت فان المياه لن تستثني أحدا بما في ذلك الذي يعتقد انه يجيد السباحة وان نجادات الانقاذ تأتيه في اللحظة المناسبة..!!

اتمنى على السيد المالكي ، الذي وضعنا ثقتنا فيه في فترة ما ، أن يستمع الى ما يقوله العقلاء والحكماء عن طريقة قيادته للبلاد ، والتي يعتقد فيها ان الجميع متآمرون عليه وان القضاء على المؤامرة يوجب القضاء على الجميع أو اقصاءهم بما في ذلك حلفاؤه في التحالف الوطني ..!

اتمنى على السيد المالكي في هذا العام الجديد ، الا يصغي كثيرا الى المحيطين به من الذين يفسحون الطرق امامه الى عالم الازمات التي تعيق تطور العملية السياسية وهم يصورونها له باعتبارها الطرق السحرية لحل أحاجي العملية السياسية في البلاد .. !!

اتمنى ان أرى كل وعود السيد المالكي وهي متحققة على أرض الواقع ، سواء تلك التي يصرح بها دائما عن شراكة الجميع في قيادة البلاد أم تلك التي يمنحها للآخرين من أجل دعمه ، بل حتى تلك الوعود التي أوصلته الى سدّة رئاسة مجلس الوزراء .. !!

اتمنى أن ارى الدكتور إياد علاوي يبتعد عن استمرار الشكوى من كل شيء وان يهيئ نفسه هذا العام للمساهمة الفاعلة في مجلس النواب بدل التجوال في بلاد الله الواسعة ،فالعمل الحقيقي في البلاد هو تحت قبة البرلمان ، واتمنى عليه ان يدافع بطريقة الاحتراف السياسي عما يقوله عن مشروعه الوطني وليس استمرار التباكي بسبب التهميش والاقصاء ..!! أتمنى الا أسمع على الاطلاق كلمة البعث هذا العام والتي استخدمها السياسيون شماعة للإخفاق مرّة وللترهيب مرّة أخرى ..!!

واخيرا أتمنى أن أرى مواطنا عراقيا واعيا حضاريا لا تجره الى الشارع فتاوى القتل والاحتراب والتباغض وخرافات التأريخ..!!

أتمنى ان أرى مواطنا يتلهف لموعد صناديق الاقتراع لكنس كل الذين اثبتوا انهم ليسوا اهلا لقيادة السفينة العراقية وايصالها الى بر الأمان .آمين ... آمين ... آمين

الصدريون يدعون لمراجعة ملفات الفصائل المسلحة

□ بغداد/ المدى

دعت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري ،الاثنين، الحكومة العراقية إلى مراجعة ملفات جميع الفصائل المسلحة التي ألقت سلاحها ودخلت ضمن مشروع المصالحة الوطنية بهدف الانخراط بالعملية السياسية، مشيرة الى ان جميع هذه الملفات يجب أن تراجع من قبل مجلس القضاء الأعلى.

أعلن عامر الخزاعي مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة ودمج المليشيات نهاية الأسبوع الماضي أن نحو ٩٥٪ من الفصائل المسلحة تجاوبت مع مشروع المصالحة الوطنية، الذي أطلقته الحكومة عام ٢٠٠٨.وقال الخزاعي في كلمة له خلال مؤتمر عقد في بغداد الخميس "إن جميع العراقيين عادوا الى عراقيتهم من خلال تجاوبهم الوطني مع مشروع المصالحة، الذي لم يستثن أي مكون او شريحة، إلاّ من أراد أن يستثني نفسه، ومنهم عناصر تنظيم القاعدة أو من حظر الدستور التعامل معه كحزب البعث"، لافتا الى أن إجراءات قانون المساءلة والعدالة كانت منصفة جدا مع البعثيين، إذ استعاد اغلبهم حقوقه الوظيفية والمادية، عدا من هو مطلوب لقضايا جنائية وهؤلاء يشكلون نحو ٢٥٠شخصا.

النائب والقيادي في الكتلة جواد الجبوري قال لوكالة كردستان للأنباء إن "موقف التيار الصدري وكتلة الأحرار من الفصائل المسلحة التي ألقت سلاحها ودخولها مشروع المصالحة الوطنية هو مشابه لموقف الحكومة العراقية" مبيناً انه "ينبغي على الحكومة مراجعة ملفات جميع هذه الفصائل وعرضهم على القضاء قبل اشراكهم بالعملية السياسية".

وأوضح الجبوري ان "القضاء هو من يقرر تبرئة الشخص من عدمه" مبينا ان "هناك كثيرا من الفصائل لجأت الى مشروع المصالحة الوطنية بعدما استنفدت كل مالديها من اوراق" منوها ان "الكثير من الاشخاص المنتمين لتلك الفصائل تلطخت أيديهم بالدماء، ونحن لا نسمح لمثل هؤلاء ان يكونوا شركاء لنا في العمل السياسي".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اتهم امس الأحد مجموعة "عصائب أهل الحق" بقتل النائب صالح العكيلي قبل نحو أربعة أعوام. وقال إن العصائب مستمرة بقتل أفراد الأمن بذريعة "عمالتهم" للقوات الأميركية.

ويحظر الدستور العراقي مشاركة أية جهة متهمة بالقتل وأعمال العنف في العملية السياسية، ويرفض الصدر بشدة مشاركة "عصائب أهل الحق" في العملية السياسية وكثيرا ما اتهمها بإذكاء العنف الطائفي في البلاد والذي قتل وهجر على إثره الآلاف.

النجيفي متخوف من الجيش.. ودولة القانون: لقد وقع في المحظور

علاوي يطلع دول الخليج على "حقيقة الأوضاع" في العراق ويستبعد حكومة الأغلبية

□ بغداد/ المدى

وجه رئيس البرلمان أسامة النجيفي انتقادات لاذعة الى الجيش العراقي، محذرا من استخدامه في قمع الشعب، واصفا ما يحدث في الساحة عسكرة للمجتمع. تأتي مواقف النجيفي، والذي يترأس تجمع "عراقيون" ضمن ائتلاف العراقية متزامنة مع جولة يجريها زعيم العراقية إياد علاوي لعدد من الدول العربية والخليجية لاطلاعهم على ما يحدث في العراق، وحسب نواب في الائتلاف فإن دولا في المنطقة لا تملك صورة حقيقة عن البلاد.

رئيس البرلمان تحدث امس في كلمته لمناسبة نهاية الانسحاب الأميركي من العراق عن ضرورة التمسك بوحدة البلاد، مطالبا بعدم زج الجيش في عمليات لقمع الشعب. وقال النجيفي : يجب التمسك بالوحدة الوطنية لمواجهة تلك التحديات لأنها بوصلتنا إلى الغد المنتظر.

وأضاف:أن الوحدة الوطنية تقترن بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها أن يجتمع ويمارس حريته المسؤولة جهارا نهارا دون قيد أو حرمان. وحذر النجيفي:ان العراق سيواجه خلال الفترة المقبلة تحديات اصعب ومواجهات اقسى. ودعا النجيفي الى عدم زج الجيش في الامور السياسية وقمع الشعب، مشيرا الى ان استخدام الجيش العراقي كما هو حاصل اليوم من شأنه عسكرة المجتمع ، بدل ان تترك الأمور الداخلية لواجبات الأجهزة الأمنية،وقال يجب ألا تغير أولويات الجيش من الدفاع عن الوطن الى البحث عن السلطة ودعم بعض الاحزاب .

مشددا على ضرورة الاهتمام بالقوة الامنية وتدريبها لتكون مدافعا عن البلاد كما نص على ذلك الدستور.

وقال النجيفي:لا مواطن عزيزاً في وطن ضعيف وان حقوق الانسان تعرضت لانتهاكات خطيرة خلال دوامات العملية السياسية. لافتا الى أن أي التباس في المشهد القضائي سينعكس سلبيا على العملية السياسية. من جانبه، شجب ائتلاف دولة القانون تصريحات رئيس البرلمان، مطالبا اياه بتقديم هذه الانتقادات على طاولة الحوار مع الكتل السياسية بعيدا عن وسائل الإعلام.

وقال النائب عبد السلام المالكي في تصريح لـ(المدى)، امس، "النجيفي تطرق في حديثه الى مؤسستين خطرتين لا يجوز المساس بهما عبر وسائل الإعلام، القضاء، والمؤسسة العسكرية"، موضحا "ان التقليل من هيبة هاتين المؤسستين تعني التقليل من أهمية العراق وهذا أمر مرفوض". وتابع المالكي "نحتاج دعم النجيفي كرئيس لأعلى سلطة تشريعية للجيش، ولكنه تحدث على العكس من ذلك، وان الجميع يعرف بالدور الذي قدمته المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الماضية في مقارعة الارهاب بعد ان سحبت القوات الاميركية يدها من الساحة منذ ٢٠٠٨"، لافتا الى انه "كان الأجدى برئيس البرلمان تقديم انتقاداته عبر طاولة الحوار والابتعاد عن السجالات الاعلامية والتي من شأنها ايصال رسائل سلبية الى الشارع العراقي والذي يعيش في ترقب تجاه الوضع الامني بعد انسحاب القوات الاميركية من البلاد قبل ايام". الى ذلك، كشفت النائبة في القائمة العراقية لقاء وردي عن قيام كتلتها بتشكيل وفد برئاسة اياد علاوي لإطلاع دول الخليج عما يجري بالعراق. ونقلت وكالة البغدادية نيوز عن وردي قولها ان" القائمة العراقية شكلت وفدا كبيراً لزيارة عدة من دول عربية لإطلاعها عما يجري في العراق،كاشفة عن قيام الوفد حاليا بزيارة دولة الإمارات لنقل الصورة الحقيقية عن العراق."

وتابعت ان"الوفد برئاسة زعيم القائمة العراقية اياد علاوي وعدنان الباجه جي وعدد من الاعضاء حيث بدؤوا الجولة من لبنان والى الإمارات ودول خليجية".

وكانت تصريحات صحفية قد أشارت الى سفر عدد من قيادات العراقية الى بعض الدول لبحث خروج العراق من أزمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعد بث اعترافات تؤكد تورط حمايته بعمليات ارهابية،أعقبها صدور مذكرة قبض بحق الهاشمي ومنع سفره الى خارج العراق وحجز امواله المنقولة وغير المنقولة.

علاوي استبعد امس قيام حكومة الأغلبية السياسية في العراق والتي لوح بها رئيس الوزراء نوري المالكي .

وأضاف علاوي في مقابلة صحفية نشرت على موقع القائمة الرسمي ان المالكي غير قادر على تشكيل حكومة الأغلبية لان الكرد لن يشاركوا في حكومة كهذه اذا غادرت العراقية العملية السياسية.

وشدد علاوي على انه ليس هناك من سبيل "سوى العودة إلى روحية الشراكة الوطنية التي قامت عليها العملية السياسية، وإلا فإن العراق سيدخل نفقا مجهولا وسيتحمل المالكي مسؤولية ذلك".

وبشأن المخاوف من تقسيم العراق طائفيا، قال علاوي انه "لا خوف على العراق من التقسيم بالرغم من أن الدستور يكفل قيام الأقاليم التي هي نوع من اللامركزية في حال قرر الشعب العراقي ذلك.

لا يزال الجيش يمسك باغلب المدن العراقية